مخرجات ورشة ممثلي لبعض القوى المدنية
نيروبي
6 سبتمبر 2023

بدعوة و تسهيل من منظمة CMI- Martti Ahtisaari Peace Foundation مؤسسة مارتي استشاري للسلام، اجتمع لفيف من ممثلي وممثلات منظمات المجتمع المدني وبعض الشخصيات الوطنية في نيروبي في الخامس و السادس من سبتمبر 2023 ، و بعد نقاش مستفيض بين الحاضرين توصل المجتمعون الي الآتي:

تمهيد:

إن اندلاع الحرب بين القوات المسلحة والدعم السريع في الخامس عشر من أبريل قد خلق واقعا جديدا يجب أن يغير في طريقة تفكير القوى المدنية للتعاطى مع تداعيات الأحداث، هذا الواقع لابد أن تكون له مستحقاته العملية، ومن هذا المنطلق فإنه لابد من النظر إلى كارثة الحرب في سياقها التاريخي حتى يتمكن السودانيون والسودانيات من فتح صفحة جديدة في تاريخهم وذلك بالتمعن والتعمق في الاسباب الجذرية للحرب.

ان الدولة السودانية فشلت منذ استقلالها في التعبير عن كافة مكوناتها الوطنية الأمر الذي ادي الي اشتعال الحروب ودخول الدولة في دوامة الدفاع عن مشروعيتها المنقوصة خلال العقود الماضية. هذه الوضعية أدت إلى إضعاف الدولة السودانية ولعدم قدرتها على توظيف كل مكوناتها الاجتماعية والثقافية للتوافق على مشروع وطني ورؤية تنموية توفر الكرامة والحرية ومتطلبات العيش الكريم لمواطنيها.

ومن خضم هذا المشهد عبّرت ثورة ديسمبر بشعاراتها المعلنة (حرية سلام عدالة) وجيلها الناهض عن تطلعات السودانيين والسودانيات لمشروع مختلف لدولتهم ومستقبلها وما انفكوا يتمسكون به حتى في أتون هذه الحرب.

في وقف الحرب وجدلية المشروعية:

هنا تنهض العديد من التساؤلات، إذ يرى المجتمعون أن هناك أزمة مشروعية تمثيل الشعب وقوى الثورة تواجه كل الفاعلين والفاعلات في النطاق السياسي ومؤسسات الدولة نفسها وأن المضى في طريق تقرير مصير السودانيين و اتخاذ قرارات نيابة عنهم دون مشروعية التمثيل هذه لن يفضي إلا لتعميق أزمة البلاد إذا ما وضعنا في الاعتبار عدم وجود مؤسسات و لا آليات لإكساب هذه القرارات شكلا من أشكال المشروعية. تاريخيا ظلت هذه المعضلة تحل اما بالانتخاب، أو التوافق، أو التفويض وما اندلاع الحرب إلا امتداد لهذه الأزمة المستفحلة.

إن مشروعية الدولة لا تستند على احتكارها للعنف فقط، بل على قدرتها في الإيفاء بالتزامات العقد الاجتماعي بينها والمجتمع من حيث توفير مقومات الأمن والاستقرار والخدمات الضرورية وتنظيم المجتمع وإنفاذ التعاقد. بالرغم من كل ذلك وعلى الرغم من نبرة الحرب المتصاعدة والتحريض غير المسئول لمواصلتها وتوسيع رقعتها من بعض الجهات ، يرى الحاضرون أن وقف الحرب وبدء ترتيبات سياسية لتحقيق الاستقرار والحكم المدني الديمقراطى يجب أن يقوم على المبادئ التالية :

أولا: نحن ندين هذه الحرب و نري أنه لا يمكن حسمها عسكريا ، و لطبيعتها لا يمكن تعريف النصر فيها، لذا من الأجدى الإسراع بالقبول بمبدأ وقف العدائيات و اعلان وقف اطلاق نار دائم والشروع في الترتيبات الأمنية المفضية لقوات مسلحة مهنية ذات عقيدة واحدة و في إطار وحدة القيادة والسيطرة. ليس هنالك قيمة سياسية إذن لأي انتصار أو تقدم على الأرض سوي مزيد من الجراح و الآلام لبني شعبنا.

ثانيا: تسبب العنف في اقتلاع نحو 2.5 مليون شخصًا وتشريدهم إلى مناطق أخرى في السودان أو إلى دول مجاورة. و إذ هجر غالبية النازحين والنازحات منازلهم في ولايات دارفور و الخرطوم وتعرضت منازلهم للنهب يعانون من الافقار الممنهج. وتظل جرائم الاغتصاب والاغتصاب الجماعي ضدّ النساء والفتيات العالقات في العاصمة الخرطوم، وكردفان ودارفور من الفظاعات التي انتشرت وأصبحت متزايدة ، حيث يتم استخدام العنف الجنسى كاستراتيجية حرب و كصدي مقيت لممارسات ظلت بمنأى عن الحساب والعقاب كما جرى إبان الحرب في دارفور في العقود الماضية.

ثالثا: ان الحرب تسببت في خسائر مهولة في حق المدنيين ودمرت مقدرات البلاد وعطلت عمل اجهزة الدولة، و خلقت وضعا انسانيا كارثيا ، مصحوبا بتعثر وصول الإغاثة والرعاية الطبية لمستحقيها. وان استمرارها سيعني امتدادها لجميع أنحاء البلاد وتحولها إلى حرب الكل ضد الكل، وهذا أمر لا يقبله العقل ولا المنطق ، فصوت السودانيين والسودانيات الداعي لوقف الحرب لابد أن يعلو ، و صوت العقل وسط المتحاربين لابد أن يسود، والمجتمع الدولي لابد أن يقوم بكل ما من شأنه وقف الحرب.

رابعا: ان التصورات للحلول السياسية يجب أن تفضى الى التأمين علي أن السودان دولة مدنية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة
خامسا: ان جهود وقف الحرب وإعادة البناء و عمليات التأسيس لدولة ديمقراطية مستقرة يجب أن تقوم على عمليات حوار شاملة لا تقصى أي طرف يرفض الحرب و يؤمن بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية والعدالة.
سادسا: إن الحلول السياسية لابد أن تقوم على أسس المحاسبة للجناة و مشروع شامل للعدالة الانتقالية.
سابعا: ان الضمان لبقاء السودان موحدا هو تأسيس دولة المواطنة وفق رؤية ديمقراطية تنموية تشاركية تتيح لجموع السودانيين والسودانيات الإسهام في تخليق مشروع وطني يمكن كل مكونات االمجتمع من رؤية نفسها فيه.

وفقا لهذه المشتركات:
يرى المجتمعون أن أسس العمل المشترك بين قوى المجتمع المدني يجب أن تقوم على الشمول و الشفافية و المشاركة المفتوحة القائمة على توسيع قاعدة اصحاب المصالح بشكل مستمر على أن يكون تركيز هذا العمل فى هذه المرحلة في مسارات أساسية تقوم على المبادئ المذكورة أعلاه و تتمثل فى:-

1. العمل الانساني و في هذا علي المجتمع المدني القيام بما من شأنه حشد الدعم الدولي و المحلي للفت النظر لمعاناة السودانيين والسودانيات في مناطق الحرب و معسكرات النزوح و مراكز الإيواء
2. المسار السياسي الذي يجب أن يخاطب دور المجتمع المدني اثناء الحرب ودوره في وقف الحرب و ترتيبات ما بعد الحرب بما في ذلك دستور المرحلة الانتقالية الذي سيحدد هياكل الحكم الانتقالي وما اذا كان هنالك حاجة الى مرحلة ما قبل انتقالية لمخاطبة كوارث الحرب.
3. عمليات إعادة الإعمار و جبر الضرر
4. قضايا المحاسبة والعدالة الانتقالية التي يجب أن لا تقوم علي أن يكون السلام ثمنا للتهرب من المحاسبة و المسؤولية
5. قضية الدستور الدائم كمدخل لتطوير أسس المشروع الوطني و العقد الاجتماعي للدولة السودانية المنشودة

الآليات:-

- تطوير خطاب إعلامي أساسه هزيمة سرديات الحرب و نزع مشروعيتها بمحاربة عمليات التضليل المنظم الذي يحاول تغييب حقائق الظلم الذي حاق بالشعب السوداني إبان حكم الانقاذ وما قام به منسوبوها لإفشال الفترة الانتقالية و تصفية ثورة ديسمبر بما في ذلك انقلاب 25 اكتوبر وإشعال الحرب و تخوين الرافضين لايقافها بحجج الوطنية و الكرامة.
- مناشدة عاجلة وملّحة للمجتمع الدولي للإسراع بعمليات اغاثة للسودانيين والسودانيات في معسكرات اللجوء و في مناطق النزوح داخل السودان و فتح ممرات آمنة للمدنيين في مناطق القتال.
- التواصل المستمر مع المجتمع الدولي و الاقليمى للعمل على وقف عملية التنافس و التضارب بين المبادرات المقترحة لوقف الحرب والعمل على توحيد هذه المبادرات و حشد الدعم الاقليمى والدولي لها.
- القيام بحملة دبلوماسية لايقاف اي دعم خارجي لطرفي الحرب و الاستجابة لتطلعات السودانيين للسلام و قيام دولة مدنية ديمقراطية.
- التحضير الجيد بشكل جماعي وتشاركي لاجتماع تحضيري موسع يشارك فيه كل الفاعلين والفاعلات الاجتماعيين في المجتمع المدني مع ضمان مشاركة متساوية للنساء.
- بحث الآليات الممكنة لضمان أكبر تمثيل ممكن للقوى المدنية الفاعلة في كافة تشكيلاتها الحديثة و التقليدية لمناقشة القضايا المطروحة في المشتركات و تطوير رؤية موسعة ومفصلة حولها

- عقد مؤتمر حوار وطني شامل وموسع للحصول على توافق أكبر و بمشاركة كل القوى الاجتماعية والسياسية والحركات المسلحة الموقعة وغير الموقعة على اتفاق السلام مع ضمان تمثيل عادل للنساء و الشباب.و تطرح على المؤتمر مخرجات حوارات المجتمع المدني و يفضل أن يعقد هذا المؤتمر داخل السودان و بالتزامن مع وقف الحرب و انطلاق المرحلة الانتقالية أو ما قبل الانتقالية.

الموقعون

1. تحالف القوي المدنية لوقف الحرب واستعادة الديمقراطية (مجموعة اعلان المباديء)
2. حركة بلدنا
3. عبد الله محمد عبدالله
4. منبر نساء الحرية و التغيير (نحت)
5. نساء ضد الحرب
6. مجموعة النساء السياسات و المدنيات
7. تجمع كردفان للتنمية (كاد)
8. منصة السودان للسلام والتنمية (المنصة)
9. الحاج وراق
10. الشفيع خضر
11. مدني عباس مدني
12. الطيب ضو البيت
13. محمد الفاتح
14. وليد على
15. تسنيم الفاتح
16. نزار خيري
17. شرف الدين يوسف
18. د. صلاح عوض عمر
19. خالد محمد نور
20. عزة مصطفي